

انتفاضة الرافدين تهز عروش حك



الشارع العراقي يشعل. وما من قادر على ضبطه. حيدر العبادي في الواجهة. هو وتركيبه من الأحزاب الإسلامية يحقلها المتظاهرون مسؤوليته كل ما يجري في البلاد. وبين هؤلاء وأولئك، طامعون في إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. يسعون إلى استغلال الوضع لتحقيق مآربهم. بعضهم في الداخل يريد استعادة سلطة فقدوها في التشكيلة الحكومية الأخيرة. وبعضهم الآخر في الخارج يريد إجراء تعديل بنيوي في الحكم في بغداد يدفع بها إلى إعادة النظر في اصطفاؤها الإقليمي.

حيدر العبادي اضطر إلى تبني لغة تحاكي لغة المتظاهرين، وذلك حتى قبل الموقف اللافت للمرجعية يوم الجمعة. في هذا اليوم، أكد أحمد الصافي، ممثل المرجعية في كربلاء، أن على حكومة العبادي أن تضرب المتورطين بالفساد بيد من حديد. سبق للمرجعية أن قالت الكلام نفسه أيام نوري المالكي. خطاب انتهى إلى قرار من السيد السيستاني برفض استقبال أي من وزراء حكومة المالكي إلى أن انتهى إلى السقوط من الحكم. لا بد أن العبادي التقط الإشارة، وهو يدرك أن دعم المرجعية له هو الشيء الوحيد الذي يبقيه في الحكم، في ظل عدم رضا كثير من القوى السياسية، يتقدمها الحشد الشعبي، عنه.

بل أكثر من ذلك، يبدو واضحاً أن الأحزاب الإسلامية الحاكمة قرأت أسوأ عديدة بين السطور، دفع بها إلى الاجتماع بداية الأسبوع الماضي. اجتماع انتهى إلى قرار بالنزول إلى الشارع لسحب من بين أيدي منظمات المجتمع المدني التي تحرك التظاهرات. هذا ما دفع، على سبيل المثال، السيد مقتدى الصدر إلى إعلان دعمه مطالب المتظاهرين، على الرغم من أنها تستهدف في الأساس أحد كوادره وممثليه في الحكم. كذلك وضع المجلس الأعلى استقالة وزارته في تصرف رئيس الحكومة، عل ذلك يؤدي إلى تهدة المحتجين. وهو ما يفسر مطالبة هذه الأحزاب لأحمد الشلبي بأن يخوض غمار الشارع باعتباره علمانياً يمكن أن يساعد ضبط الوضع.

مصادر واسعة الاطلاع قريبة من دوائر الحكم في العراق تقول إن التيار الصدري والمجلس الأعلى أول من التقط خطورة ما يجري على الأرض، لكونهما الحزبان الوحيدين اللذين يمتلكان مكاتب في كل أنحاء العراق (خلافاً على سبيل المثال لحزب الدعوة النخبوي البعيد عن نبض الشارع).

تقول مصادر في الحزبين إن النشاط الذين يمسكون بالشارع اليوم هم من التيارات العلمانية المنضوية في إطار آلاف منظمات المجتمع المدني التي أنشأها ودرّبها ومولها الأميركيون على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية.

وتضيف أن ما ينادي به المتظاهرون مطالب محقة تحظى بتغطية اجتماعية منقطعة النظير، لكن «الطابطة تكبر بشكل مخيف، هناك نية في خريطة الوضع في الجنوب وضرب الأحزاب الإسلامية» التي يحملها المتظاهرون المسؤولة عن كل ما حصل في العراق منذ سقوط النظام السابق. ولعل ما يعزز هذا الحديث، تمدد شعارات المتظاهرين إلى المطالبة بإخراج الإسلاميين من الحكم والحد من النفوذ الإيراني في العراق. تضيق المصادر أنه حركة، بغض النظر عن طبيعته، إلا أنه لا شك يحظى، أو سيحظى، بدعم قوى إقليمية، تتقدمها تركيا والسعودية، تسعى إلى تغيير الوضع القائم في بلاد الرافدين.

المصادر المطلعة تؤكد أن الأميركيين يتهمون الأحزاب الإسلامية (الشيعية) بـ«نكران الجميل» ويحملونها مسؤولية إخراجهم من العراق في عام 2011 ورفض حتى إبقاء قوة رمزية فيه بصفة مستشارين، فضلاً عن كونهم يماهون بينها وبين إيران، ويعتبرون وجودها في الحكم استمراراً للنفوذ الإيراني في بلاد

أما الأعرجي، فهو حكاية بحد ذاته. رمز للفساد والإفساد في العراق، على ما يُتهم، على الرغم من أنه كان يتولى رئاسة هيئة النزاهة التي جمع من خلالها ثروة تقدر بمئات ملايين الدولارات. ولما عُيّن في حكومة العبادي الحالية، سعى إلى مدّ يده نحو وزارة النفط التي يتولاها القيادي في المجلس الأعلى عادل عبد المهدي، وقتها، وبينما كان الأخير في جولة خارجية، ذهب الأعرجي لتفقد إحدى المنشآت النفطية في البلاد. ثارت ثائرة عبد المهدي وهدد العبادي بالاستقالة لهذا كرز الأعرجي تلك الخطوة، على ما تفيد المعلومات. ما كان من القيادي الصدري إلا أن سحب يده من وزارة النفط وصوب نحو وزارة الكهرباء التي هيمن على استثماراتها. صفحات «الفايسبوك» حافلة بصكوك ملكية عقارات باسم الأعرجي، بعضها في... لندن. كثيرة هي المؤشرات التي تدل على أن واضح تظاهرات اليوم مختلف عن كل التجارب السابقة. باتت الحديث اليومي للطبقة السياسية.

تردي الكهرباء، رغم نحو 40 مليار دولار صرفت على هذا القطاع خلال السنوات الماضية. لكنها سرعان ما رفعت شعارات مكافحة الفساد وإلغاء مجالس المحافظات، لتطاول المنظومة الحاكمة برمتها، وعمادها الأحزاب الإسلامية، والمطالبة بتعديل حكومي وإلغاء المحاصصة الطائفية وتشكيل حكومات تكنوقراط. تظاهرات واكبتها «هجمة فايسبوكية» غير مسبوقه استهدفت شخصين على وجه الخصوص، وإن كانت لم توفر رئيس الوزراء السابق نوري المالكي و«رئيس المجلس الأعلى» عمار الحكيم وغيرهما من قادة العراق. وزير الكهرباء قاسم الفهداوي (من «تحالف القوى الوطنية») ونائب رئيس مجلس الوزراء بهاء الأعرجي (من التيار الصدري). الأول سبب استهدافه واضح، فهو يتولى الوزارة المسؤولة عن أزمة الكهرباء، وإن كان لا يتحملها وحده، فهي مستمرة منذ الغزو الأميركي للعراق في عام 2003.

بدر» المستاءة من رفض «المجلس الأعلى»، الذي يتولى رئاسة مجلس المحافظة، إعطاءها حصة من المنافع، رغم أن للمنظمة تسعة أعضاء في المجلس، ما دفعها إلى تحريك الشارع بعناوين مطلوبة ضد المحافظ الذي لا يختلف اثنان على أنه فاشل. لكن ما يحصل منذ 31 تموز الماضي أمر مختلف تماماً. تظاهرات تحركها منظمات مجتمع مدني هي أصلاً خارج المنظومة الحاكمة. التعامل معها في البداية كان كالمعتاد: اتهام المشاركين بأنهم بعثيون وصادميون ومن مخلفات النظام السابق، لكنها حجة لم تنفع. واقع الحال في العراق جعل الناس تهب تلقائياً للمطالبة بحقوقها المهذورة. درجات حرارة خيالية ورطوبة بأرقام قياسية، وفي الوقت نفسه لا كهرباء ولا ماء في المنازل. تظاهرات البصرة سرعان ما خرجت عن السيطرة، وتمددت باتجاه بغداد، مروراً بالنجف وكربلاء والمثنى وذي قار. بدأت المطالب بالاحتجاج على

إيلي شلهوب

حالة من القلق الشديد تنتاب الطبقة الحاكمة في بغداد. ما يحصل في وسط العراق وجنوبه ليس تفصيلاً عاجزاً. تظاهرات تزداد زخماً يوماً بعد يوم. ترفع شعارات مطلوبة تمس حياة كل مواطن عراقي. تظاهرات لا أطر تنظيمية لها يمكن التحكم فيها، وبات واضحاً أنها باتت تهدد من جهة الأحزاب الإسلامية بإخراجها من السلطة، ومن جهة أخرى تحولت إلى موجة تركبها بعض الأطراف المستاءة من أداء رئيس الوزراء حيدر العبادي لإطاحته. صحيح أنه سبق أن شهد العراق تظاهرات مطلوبة، كان آخرها، قبل الموجة الحالية، تلك التي شهدتها البصرة، لكنها تظاهرات كانت منظمة من قبل أحد الأحزاب المشاركة في كعكة السلطة، وكانت تخفي خلافات على تقاسم السلطة والثورة، سرعان ما يؤدي التفاهم بشأنها إلى سحب المتظاهرين من الشارع. في تظاهرات البصرة المذكورة، كان الخلاف بين «منظمة



التيار الصدري والمجلس الأعلى أول من التقط خطورة ما يجري على الأرض (أ ف ب)